بالصمود والتضامن الجماهيري حقق عمال كهرباء القدس مطالبهم العادلة

بقية كلمة

وانه لامر مضحك ومثير للسخرية ان يعتبر الخلاف الذي نشب بين العمال ومجلس الادارة محرد "سوء تفاهم" وبيانات مجلس الادارة نفسها تتحدث عنه باعتباره خلافا قديما . واليكم ما جاء في بيان مجلس الادارة المنشور في جريدة القدس بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٧٩ ، اي بعد ستة عشر يوما من بدء الاعتصام يقول البيان : " ان الخلاف بين المجلس والنقابة ليس جديدا بل قائم منذ سنوات" .

وقبل الاعتصام بثلاثة ايام اصدرت النقابة بيانا نشر في جريدة القدس بتاريخ ٨ تموز جاء فيه : كانت النقابة قد تقدمت بعدة مطالب تخص العمال ومصيرهم ومن اهمها ربط التعويضات بالدينار الاردني وعدم تجميد الزيادات الاستثنائية والدرجات ورفض فرض الضريبة الاضافية على استهلاك التيار للعمال وعدم البت في الاجازات السنوية المتجمعة للموظفين" . وتابع البيان تعداد محاولاته لاقناع مجلس الادارة بقبول هذه المطالب ، بالقول : " وطرقت "النقابة" جميع الابواب وسلكت جميع الطرق واظهرت من حسن النية خلال الظروف الماضية التي مرت بها الشركة ، ومع ذلك ، ومع الاسف الشديد ، لم تتلق النقابة اي رد ايجابي من قبل مجلس الادارة لبحث هذه الامور" .

بعد كل هذه المماطلة ، وكل تلك المراجعات ، هل يحتاج الامر الى "تحريض خارجي" كي يعتصم العمال ؟ وهل يحتاج الامر الى براهين وادلة لتوضيح مسؤولية مجلس الادارة عن دفع العمال الى الاعتصام ، والى "اثاره الضجة" و "استغلالها بصوره" تتعارض مع المصلحة الوطنية ، وبقصد تكريس الفرقة بين المجلس والنقابة وتعريض مصير الشركه لخطر كبير" .؟

ان العبارات الاخيرة مقتبسة من البيان المشترك الموقع من قبل السيدين سمير عنمان والياس فريح وهناك من يحاول توجيه تلك العبارات للذين تضامنوا مع عمال وموظفي الشركة .

ولكن الوقائع عنيده لا تتراجع امام التهريج والانتهازيه . وضمير العمال انقى واطهر من ان ينتكر لتلك الايام العظيمة ، ايام بروز الطبقة العاملة في الاراضي المحتله قوه واحدة ، كبيرة ومؤثرة مع عمال وموظفي شركة كهرباء القدس .

ولن يسي' لاحد ممن حملوا الظلام من القرى البعيدة لعمال الشركة ، وممن طافوا يجمعون لهم التبرعات من البيوت في المدن ، اوممن ابدوا مطالبهم بمختلف الاشكال ، لن يسي' ليهود" جميعا تصوير انبل واروع مظاهر التضامن الطبقي بانه "ضجة" لم يكن لها اي مبرر او انها "تتعارض مع المصلحة الوطنية" كما يزعم مجلس ادارة الشركة .

لا التهريج ولا تزييف الحقائق يمكن ان يمحو من ذاكرة العمال الشرفاء حقيقة ان ذلك التضامن المسمى "ضجة" كان سببا حاسما في حصولهم على مطالبهم .

والذين يحدون الوقت من القراء لاعادة الاطلاع على بيانات مجلس الادارة يستطيعون ان يتبينوا بوضوح ان مجلس الادارة كان يرفض باصرار الاستجابه للمطالب التي اصطر فيما بعد للموافقه عليها ، وليس ذلك لانه كان هناك "سوء تفاهم" وانما لانه كان هناك سوء تقدير لقوة الطبقة العاملة ، ولقدرتها على حشد هذه القوه وتعبئة اوساط اخرى من الراي العام الوطني الى جانبها .

ويذكر هنا على سبيل المثال رد مجلس ادارة الشركة على بيان الهيئة الادارية للنقابه الذي اشرنا اليه والمنشور في جريدة القدس يوم ٨ تموز .

يقول بيان مجلس الادارة ، المنشور في جريدة القدس بتاريخ العاشر من تموز ، اي قبل الاعتصام بيوم واحد : "وعليه فان المجلس وهو يرى الهيئة الادارية (للنقابة) تتجاوز حدود وظيفتها النقابية ، ومع العراقيل امام استمراريه عمل الشركه ، وتعرض مصالحها ومصالح المواطنين للخطر ، ومطالب المجلس بالتزامات ومبعات لا تتحملها اوضاع الشركه ، تتحمل نتيجه ما يحدث" .

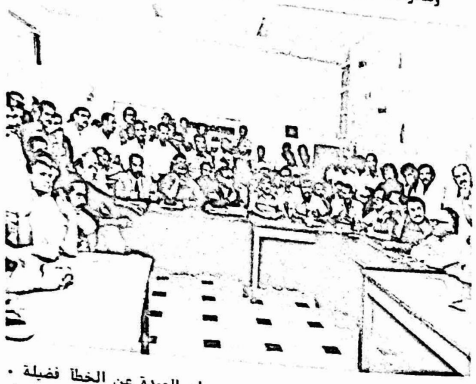

ولكن بعد ثمانية عشر يوما من الاعتصام ، راى مجلس الادارة ان اوضاع الشركة تتحمل التزامات وتبعات تطلبها النقابة ..

ان العودة عن الخطا فضيلة . ولكن العودة بالتبجح ، والافتراء ضد الاخرين ، والتهرب من المسؤولية لا يجعلها مع الفضيلة شيء .

ومثال اخر : لقد تدخل للوساطة عدد من الشخصيات الوطنية وتوصلوا الى صيغة مع بعض اعضاء مجلس الادارة ولكن الياس فريح رفضها رغم انها كانت حلا وسطا للخلاف

الحديث عن تغيير في الموقف الأميركي هدفه شق وحدة الصف الفلسطيني

تواصل اجهزة الاعلام الاميركيه والاجهزة الاعلامية الملحقة بها الحديث عن احتمالات شبه مؤكدة لتعديل الموقف الاميركي من منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

وتقوم الدوائر الرسمية الاميركية بين الحين والاخر بتغذية هذه الحملة الاعلامية بتصريحات غامضة تترك المجال واسعا للتكهنات، ولا تغلق الباب امام نفي تلك التكهنات رسميا لدى مراجعة السفير الاسرائيلي بواشنطن للمسؤولين الاميركيين في وزارة الخارجية.

وهكذا تستمر المخاربات والمراهنات حول الموقف الاميركي. ويبقى "اصدقاء" الادارة الامركية بين العرب، الذين انكشف موقفهم بعد اتفاقات كامب ديفيد، قادرين على تبرير "تعلقهم" بالامبريالية الامركية وحتى "التباهي" الكاذب ببعد نظرهم حينما دعوا الى التريث والحكمة بعد التوقيع على تلك الاتفاقات.

غير ان هذا الاسلوب يرمي الى تحقيق غايات اخرى ابرزها محاولة اثارة انقسامات في داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد لمح الى ذلك بطريقة لا ينقصها الوضوح المبعوث الامركي لمفاوضات الادارة الذاتية، شتراوس.

وفي تصريح نقلته مجلة امريكية قال شتراوس وهو يشير الى وجود اتجاهات مختلفة بين الفلسطينيين "ان على منظمة التحرير الفلسطينية ان تقرر بالضبط ما الذي تمثله قبل اشتراكها في المفاوضات". الصحف المحلية ٣٠ تموز ١٩٧٨.

وقد عبر شتراوس عن تفاؤل مثير للدهشة حينما قال في نفس التصريح ان "هناك فرصة طيبة لان نتمكن من تخفيف الضغط على الفلسطينيين المعتدلين في الستين او التسعين يوما القادمة".

وهذا يعني ان هناك اجراءات يجرى اعدادها لتقسيم الفلسطينيين بين متطرفين ومعتدلين ولاحتضان "المعتدلين" واشراكهم في المفاوضات الدائرة بين مصر واسرائيل حول الادارة الذاتية.

واذا ما تجاوزنا التعرض للجوانب غير المباشرة والعنيفة من تلك الاجراءات. فان موضوع تعديل القرار رقم ٢٤٢ في مجلس الامن يمكن ان يكون احد تلك الاجراءات.

وهذا يتوقف طبعا على صيغة التعديل اذا ما كان هناك فعلا اتجاه للتعديل

وتتوقع بعض الاوساط في وزارة الخارجية الاميركية ان يؤدي تعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، بطريقة معينة، الى اثارة جدل واسع بين الفلسطينيين، وفي داخل منظمة التحرير نفسها يمكن ان يتطور الى انشقاق بين مؤيديه ومعارضيه.

ولهذا فان تلك الاوساط تميل الى الموافقة على ادخال تعديل على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بحيث تلحق بالفقرة المتعلقة بالتفاوض من القرار المذكور العبارة الواردة في اتفاقية كامب ديفيد والقائلة : "ويجب ايضا ان يعترف الحل المتوفر نتيجة المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة".

وترى تلك الاوساط الاميركية ان الحاق هذه العبارة بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ يستجيب للاعتراض الفلسطيني على خلو القرار المذكور من اية اشارة لحقوق الشعب الفلسطيني وينسجم في الوقت نفسه مع ما اتفق عليه بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة في كامب ديفيد.

ولا شك ان تبني الولايات المتحدة رسميا لهذا الراي، يمثل نوعا من التراجع عن موقفها القديم يعود لغثلها في اقناع الدول العربية او الفلسطينيين بقبول اتفاقات كامب ديفيد والاشتراك في مفاوضات الادارة الذاتية.

ولكن ينبغي الانتباه الى ان هذا التراجع محفوف بمخاطر جدية، وهو ذاته تراجع غير جدي. لان معنى العبارة التي يراد ادخالها الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ محدد بدقة في اتفاقيات كامب ديفيد، وهو منح الادارة الذاتية حتى لو تجاهلنا التفسيرات الاسرائيلية لمعنى الادارة الذاتية، رغم ان الحكومة الاميركية لم تعترض عليها.

ومن هنا يصبح التعديل المقترح مجرد عملية تحميل لمبررات الاشتراك في مفاوضات الادارة الذاتية، وليس تغييرا في الموقف السياسي من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومن الطبيعي في حالة اقرار مثل هذا التعديل ان تتوجه بعض الدول العربية التي صرح المسؤولون الاميركيون مؤخرا انها "خففت من معارضتها لاتفاقات كامب ديفيد" الى المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية طالبة منهم اتاحة المجال لفلسطينيين للاشتراك في مفاوضات الادارة الذاتية، ومنحهم التاييد العلني او الضمني، حسب الظروف، باعتبار ان مبررات الرفض السابق قد سقطت بتعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وموافقة الولايات المتحدة على ذلك التعديل

وفي واقع الامر ان الذين قبلوا بتركيز الخلاف مع الولايات المتحده حول الموقف من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، سيجدون انفسهم في موقف حرج اذا ما وافقت الولايات المتحدة على تعديله باضافة العبارة الواردة في اتفاقية كامب ديفيد اليه

ذلك لان الخلاف لم يكن وما زال حول العبارات. ويمكن القول ان اتفاقات كامب ديفيد، من ناحية الالفاظ، قد تجاوزت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢. فهي تقول "ان المفاوضات سترتكز على جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ويجب ايضا ان يعترف الحل المتوفر نتيجة المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة

ولكن النصوص شيء وشيء آخر، واتفاقات كامب ديفيد تختلف من الناحية العملية عن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

اذن ليس الخلاف مع الولايات المتحدة حول النصوص، واما حول مجمل سياستها العملية تجاه القضية الفلسطينية وحركة التحرر العربية

وفي الماضي قبلت عدة دول عربية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والذي لم تحقق ما كانت تقرأه في ذلك القرار. وكانت الولايات المتحدة مسؤولة عن ذلك. وسيكون الامر اسوأ بكثير من ذلك بعد تعديل القرار على الطريقة الاميركية، اذا كان هذا التعديل مشروطا بالاشتراك في مفاوضات الادارة الذاتية.

ان حملات الترويج الاعلامي "للتغيير اللفظي" في السياسة الاميركية لا تستطيع اخفاء الضعف الحقيقي لتلك السياسة. ولقد اثبتت حقيقة معروفة ان الولايات المتحدة تضطر الى التراجع فقط حينما ترتفع على ذلك بفضل تصاعد الثورة والطاقات العربية وتضامن الحركة الثورية في النضال ضد سياسة الامبريالية.

وبدون ذلك يمكنها ان تقوم الكثير من المناورات والحركات المسرحية، دون تغيير في جوهر سياستها.

المحرر السياسي

الطليعة
سياسية أسبوعية
شارع ابن سينا
ص.ب ١٩٣٧٢ القدس
صاحب الامتياز والمحرر المسؤول
الياس نصر الله
رئيس التحرير
بشير البرغوثي
الاشتراك السنوي
٢٠٠ ليرة
للطلاب ١٥٠ ليرة
مطبعة
صلاح الدين